رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم مع

اربيل ودهوك الى ربع نهائي الاتحاد الاسيوي

□ متابعة/ المدى

تأهل فريق اربيل الى دور ربع نهائي كاس الاتحاد الاسيوي بعد تغلبه على فريق تامبنيس السنغافوري بهدف نظيف.

جاء ذلك في مباراة جمعتهما على ملعب فرانسوا حريري في اربيل، شهدت ضغطا كبيرا من النادي العراقي الا ان براعة حارس مرمى نادي تامبنيس وقفت حائلا دون تسجيل اي هدف طوال فترة الـ ٩٠ دقيقة.

وفي الشوط الاضافي الاول ،تمكن البديل مسلم مبارك من تسجيل هدف فريقه بعد دربكة في منطقة الجزاء، لتنتهي بعدها المباراة بفوز اربيل وتأهله الى دور ربع النهائي لكاس الاتحاد الاسوي.

وتأهل فريق نادي دهوك لكرة القدم الى ربع نهائي كأس الاتحاد الآسيوي بعد فوزه على ضيفه ديمبو الهندي بهدف نظيف أمس الثلاثاء في اطار الدور الثاني من المسابقة.

لم يواجه دهوك اية صعوبة في فرض نفسه على أجواء المباراة منذ بدايتها وتمكن من تشديد محاولاته الهجومية على مرمى ديمبو ونجح في هز شباكه في الدقيقة ١٨ عندما ترجم خالد مشير افضلية فريقه ووضعه في المقدمة من كرة ثابتة سددها قوسية بعد ان منح حكم اللقاء خطأ لدهوك ضد ديمبو نتيجة اعثار مهاجم دهوك احمد مناجد.

□ تفاصيل اخرى في الملحق الرياضي

العدد (2140) السنة الثامنة - الاربعاء (25) أيار 2011 http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

١٠٠ يوم جديدة.. واحتمال إقالة وزراء أو ترشيق الحقائب

مصادر: الحكومة لا تزال تشك بالمتظاهرين وتروّج لاختراق مافيا التسليب

□ بغداد/ علي عبدالسادة

مع اقتراب نهاية مهلة الـ ١٠٠ يوم، تجري الأجهزة الحكومية استعدادات، في الكواليس، لاحتواء تظاهرات محتملة اعتبارا من العاشر من حزيران المقبل، فيما كشفت مصادر عليمة للمدى أن رئيس الحكومة سيمدد المهلة إلى ١٠٠ يوم أخرى، في محاولة لكسب وقت أطول وامتصاص حركة الشارع.

يأتي ذلك، في وقت تظهر فرضيات سياسية مختلفة عمّا سيجري في البلاد بعد نهاية المهلة التي كان نوري المالكي قد منحها قبل ما يقارب الشهور الثلاث، من بينها الإقدام على ترشيق حكومي، أو إقالة وزراء فشلوا في تحقيق نسب انجاز جيدة خلال الأيام الماضية. لكن مثل هذه الفرضيات تبدو صعبة التحقق لأنها ترتبط بتوافقات سياسية غير مكتملة حتى اليوم، خصوصا مع استعصاء التوصل إلى تسمية وزراء الأمن.

وسبق للمالكي أن أعطى للحكومة في ٢٧ شباط الماضي مهلة ١٠٠ يوم بعد اندلاع تظاهرات احتجاجية تطالب بتحسين الخدمات لكن المراقبين يعتقدون بان الأداء الحكومي لم يشهد أي تطور.

وكشفت مصادر خاصة بالمدى أن إجراءات أمنية صارمة ستنفذ اعتبارا من الأيام القليلة التي تسبق نهاية المهلة، وتتضمن حملات تفتيش ومراقبة لناشطين وفاعلين في حركات الاحتجاج.

وتفيد المصادر بان الأجهزة الأمنية ستروج لفكرة اختراق المتظاهرين من قبل عناصر مشبوهة تنتمي إلى تنظيم القاعدة أو أطراف معادية للعملية السياسية، أو من قبل أعضاء في عصابات إجرامية قامت، خلال الأسابيع الماضية، بسحب كميات كبيرة من مقصات الحديد في إشارة إلى احتمال وقوع عمليات سرقة كبيرة.

ويرى ناشطون مدنيون أن إجراءات من هذا النوع ستعمق الفجوة بين السلطة والشارع، وهي تثبت أن أجهزة الدولة لا تزال تفكر بالعقلية ذاتها التي خونت بها المتظاهرين عشية أحداث ٢٥ شباط حين جيرت التظاهرات لحزب البعث المنحل.

وقال احد أعضاء تجمعات الاحتجاج، رفض الكشف عن أسمه، إنها تستعد لنهاية المهلة، وستواصل الاحتجاج بطريقة سلمية، لكنه لا يعرف إن كانت ستكون بحجم كبير هذه المرة.

لكن النائبة وحدة الجميلي عن ائتلاف العراقية تقول إن الاحتجاجات ستتواصل بشكل اكبر بعد نهاية المهلة، لكنها لا ترجح أي تحول في نوعية المطالب: "لن تكون مشابهة لما حدث في المنطقة العربية، المحتجون لا يزالون يطالبون بإصلاح النظام". ولم تستبعد الجميلي في تصريح للمدى أمس حدوث خروقات وانتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الأجهزة الأمنية.

إلى ذلك، كشفت مصادر عليمة للمدى أن رئيس الحكومة نوري المالكي سيقرر منح الوزراء مدة ١٠٠ يوم أخرى لتنفيذ برامجهم الخاصة بتلبية مطالب الشعب وتحسين الخدمات والقضاء على البطالة والحد من الفساد.

ونقلت مصادر خاصة عن قيادي مقرب من المالكي انه اقتنع بضرورة تمديد المدة للوزراء بعد تأكده من موافقة الكتل النيابية المشاركة في الحكومة عليها. ومن جانبها، استبعدت بعض الأطراف المشاركة في الحكومة تحسن الأداء الحكومي، وأرجعت ذلك إلى عدم طرح الحكومة الحالية لبرنامجها أمام مجلس النواب بالإضافة إلى تعطيل إعداد النظام الداخلي لمجلس الوزراء.

وشهد العراق منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

اجراءات امنية مشددة بعد التفجيرات الاخيرة في كركوك أمس.. (أ.ف.ب)

الدباغ: جمّدنا الاتفاق الستراتيجي مع تركيا بسبب المياه

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

رفضت الحكومة العراقية أي أجراء تركي لتقليل الحصة المائية، كاشفة عن امتناع أنقرة عن توقيع اتفاقية توزيع المياه. وقال وزير الناطقية علي الدباغ إن البرلمان العراقي أوقف التصديق على الاتفاقية الإستراتيجية المزمع توقيعها مع تركيا، شرط أن توقع تركيا اتفاقية المياه مع العراق.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده الدباغ مع وزير الزراعة عزالدين الدولة أمس الثلاثاء في بغداد، وحضرته المدى.

ونفى الدباغ المزاعم التركية التي تتحدث عن تبديد العراق ثروته المائية، وقال "لا توجد أية كمية من المياه العراقية تمر إلى الخليج دون أن تتم الفائدة منها واستثمارها"، موضحا "أن مياه الخليج العربي هي ما يدخل إلى العراق في بعض الأحيان". وانخفضت حصة العراق من المياه نيسان الماضي من ١٤٠ مليارا سنويا إلى ٣٥ مليار متر مكعب العام الحالي، بسبب الافتقار إلى ما أسمته بالعلاقات المتوازنة مع الدول المتشاطئة المجاورة كإيران وسوريا وتركيا، يذكر أن وزارة الموارد المائية كشفت مطلع الشهر الحالي عن وصول نسبة المياه إلى ٦٠٪ من الاكتفاء الذاتي بعد سقوط موجة الأمطار في نيسان الماضي.

وفيما يتعلق بإنتاج الحنطة توقع الدولة أن يصل في هذه السنة إلى مليونين ونصف المليون طن، لافتا إلى أن السبب من منع استيراد الحنطة والشعير هو الخوف من التسويق غير المشروع. في شأن آخر، كشف وزير الزراعة عن وجود قروض ميسرة للفلاحين من دون فوائد يصل سقفها الأعلى إلى ٣ مليارات دينار، فيما عزا إغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الأجنبية إلى وجود خروقات في المنافذ الحدودية.

وقال وزير الزراعة إن شحة المياه مسألة عالمية، مناشدا الفلاحين استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة فضلا عن اللجوء إلى البذور التي تتحمل الملوحة العالية.

وأوضح الوزير أن الحكومة أعفت الفلاحين من الديون التي بذمتهم قبل ٢٠٠٣ كجزء من سياستها في دعم القطاع الزراعي.

وردا على سؤال لـ"المدى" حول إجراءات الحكومة في معالجة إغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الأجنبية قال الدباغ "إن الوزارة اتفقت مع اللجنة الاقتصادية البرلمانية على منع استيراد بعض المنتجات الزراعية، إلا أن وجود خروقات في المنافذ الحدودية لصعوبة السيطرة عليها أسهم في دخولها بطرق غير مشروعة"، مشددا على أن المنتج المحلي يسد الحاجة بنسبة قد تصل إلى ٨٠ بالمئة.

العراق لا يسدد فواتير الكهرباء بسبب عقوبات إيران

□ بغداد/ المدى

قال وزير الكهرباء رعد شلال سعيد إن الوزارة تواجه صعوبة بالغة في تحويل مستحقات مالية إلى الحكومة الإيرانية بسبب العقوبات الدولية المفروضة على طهران.

جاء ذلك خلال لقاء الوزير وفدا إيرانيا ضم السفير الإيراني في العراق حسن دنائي ووزير الطاقة الإيراني السابق فتاح بيروزي وعددا من مديري الشركات الإيرانية المتخصصة بالكهرباء والوقود.

وأثنى سعيد خلال اللقاء على ما وصفه بـ"صبر الجانب الإيراني على الديون المترتبة" على وزارة الكهرباء العراقية جراء بيع الطاقة الكهربائية للعراق وعدم التوصل إلى آلية لإيصال المبالغ المستحقة لهم بسبب العقوبات المفروضة على إيران. وتعهد الوزير ببحث المسألة مع مجلس الوزراء للمرة الثانية ليتم تحويل المبالغ التي لم تحدد قيمتها من البنك المركزي العراقي إلى البنك المركزي الإيراني.

يذكر أن العراق يستورد طاقة كهربائية من إيران لتغذية العاصمة بغداد وعدد من المدن الشرقية في الوقت الذي يسعى إلى تنفيذ جملة مشاريع جديدة خلال الفترة المقبلة.

مسؤولون حكوميون يطالبون بتعويضات مالية من الصحفيين

□ بغداد/ المدى

كشفت إحصائية غير رسمية وجود ٦٢ دعوى قضائية موجهة من الحكومة إلى وسائل إعلام عراقية، في وقت اعتبرها مراقبون من اكبر التحديات التي تواجهها الصحافة العراقية.

وتشير الإحصائية التي نشرتها وكالة فرانس برس إلى وجود نحو ٦٢ دعوى بينها نحو ٣٠ تطالب بتعويضات مالية من صحفيين في محكمة النشر والإعلام، تقدم بها جميعها أصحابها خلال الأشهر الخمسة الماضية.

وشهد العام الماضي ١١٧ دعوى ٣٥ منها تطالب بتعويضات مالية.

وجرت في محكمة قضايا النشر والإعلام المرافعة الأولى لقضية التشهير التي رفعها رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري ضد الكاتب هاشم حسن، عميد كلية الإعلام في جامعة بغداد.

ويطالب الحيدري بتعويض قدره ملياري دينار. وقد قرر القاضي إرجاء المحاكمة إلى يوم غد الخميس.

وكان حسن قد كتب مقالا نشر في جريدة "المشرق" الأسبوع الماضي تحت عنوان "الفتلاوي كشفت المستور"، في إشارة إلى النائبة حنان الفتلاوي التي قامت في وقت سابق باستجواب الحيدري وأبرزت عددا من الوثائق التي تتحدث عن جملة مخالفات ارتكبت داخل مفوضية الانتخابات.

وتجري المحاكمات للإعلاميين في العراق في ظل قوانين شرعت إبان نظام صدام الذي اسقط في العالم ٢٠٠٣.

وقال هاشم إن "المعيب أن أتعرض للقضاء من قبل إحدى مؤسسات الديمقراطية، (مفوضية الانتخابات) التي استخدمت الديمقراطية لتفعيل قوانين دكتاتورية".

وأضاف "اعتقد أن هذه سياسة لتكميم الأفواه (...) وهذه الدعاوى لا تقل خطورة عمّا يجري في الشوارع من استخدام للأسلحة المزودة بكواتم الصوت من اجل قتل الأبرياء".

ورأى المدير التنفيذي لمرصد الحريات الصحافية زياد العجيلي أن "المطالبة بمبالغ مالية خيالية أمر غير قانوني وغير دستوري".

وأشار العجيلي إلى أن بعض الدعاوى تجاوزت حتى المطالبة بمبالغ مالية، وباتت تطالب بالإغلاق.

□ التفاصيل ص٣

العراقية تتسلم وثائق فساد تخص الخزاعي

□ متابعة/ المدى

كشفت القائمة العراقية عن إن وزير التربية الحالي محمد تميم زودها بوثائق تشير إلى وجود فساد إداري ومالي في الوزارة في عهد الوزير السابق خضير الخزاعي، مما يستدعي جمع تواقيع لاستجوابه.

وقال النائب حيدر الملا لوكالة كردستان للأنباء أمس الثلاثاء إن"وزير التربية محمد تميم زودنا بوثائق عن وجود فساد إداري ومالي، إذ أن هذه الوثائق لا يمكن السكوت عليها ولا يمكن للتوافقات السياسية أن تكون على حساب الشعب العراقي".

يذكر أن خضير الخزاعي القيادي في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي والأمين العام لحزب الدعوة تنظيم العراق، يشغل حاليا منصب نائب رئيس الجمهورية وكان في الحكومة الماضية يشغل منصب وزير التربية.

وأضاف "نحن ضد تسييس ملفات النزاهة ولو كان علاوي أو المطلك متهمين بقضايا فساد فلن نوفر الحماية القانونية لهما".

مشيرا إلى أن "الاستجواب من مهام أعضاء مجلس النواب وان أي مسؤول تتوفر لدينا عليه أدلة سنقوم باستجوابه لأنه واجب وطني وشرعي ومن اجل أن يكون ذلك رادعا للمسؤول في الحكومة الحالية".

المالكي: الحكومة وحدها تشرع القوانين.. ليس البرلمان

□ بغداد/ المدى

شدد رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الثلاثاء، على أن مجلس النواب ليس من حقه تشريع القوانين، لافتا إلى أن مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية هي الجهات الوحيدة التي تمتلك حق التشريع، الأمر الذي لقي استغرابا من مقرر مجلس النواب.

ونقل عن المالكي قوله :"ليس من حق البرلمان أن يشرع القوانين ابتداءً"، مؤكدا أن "تشريع القوانين يجب أن يكون من قبل مجلس الوزراء أو رئاسة الجمهورية حصرا".

وأضاف المالكي أن "من حق مجلس النواب أن يقترح مشروع قانون، ويعرضه على مجلس الوزراء لمناقشته، ثم يرسل إلى البرلمان للتصويت عليه".

ويرى مراقبون أن جزءا من الخلافات السياسية بين الفرقاء تتعلق برغبة أطراف سياسية بالسيطرة على مراكز إصدار القرار السياسي والحكومي في البلاد.

من جانبه شكك مقرر مجلس النواب محمد الخالدي بصحة التصريحات التي نسبت إلى المالكي، وقال "ليس من المعقول أن يجهل رئيس الوزراء الأمور الدستورية، لا سيما وانه يملك خبرة برلمانية وتنفيذية".

وأضاف الخالدي أن واحدة من أهم الواجبات للبرلمان هي تشريع القوانين، مبينا أن مشاريع القوانين مصدرها مجلس الوزراء، أما مقترحات القوانين تأتي من عشرة نواب، نافيا قدرة مجلس الوزراء تشريع القوانين لأنه لا يملك سوى رفع المشاريع لمجلس النواب لتشريعها والتصويت عليها.

يشار إلى أن الدستور النافذ أعطى الحق في المادة ٦١ للبرلمان بتشريع "القوانين الاتحادية" كما نصت في الفقرة الأولى من المادة ٦٠ على أن "مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء" فيما نصت الفقرة الثانية على أن "مقترحات القوانين تقدم من عشرة أعضاء من مجلس النواب، أو من إحدى لجانه المختصة".

الحكومة تتدخل لإيقاف إضراب في اكبر ثلاثة حقول

عمال نفط عراقيون: أجورنا ربع ما يتقاضاه الأجنبي

□ عن: أفكار عن العراق

في منتصف آذار ٢٠١١ هدد اتحاد النفط في البصرة بالإضراب عن العمل في ثلاثة من اكبر حقول النفط في العراق. وخطط الاتحاد لإيقاف العمل في تلك الحقول لغرض إجبار الحكومة على الاستماع إلى مطالبهم الخاصة بزيادة الأجور.

إلا أن الاتحاد ألغى الإضراب في اللحظات الأخيرة بسبب تدخل محافظ البصرة، ولكن من غير المحتمل أن يتمكن المحافظ من حل مشاكل العمال.

وهدد عمال النفط في حقول الرميلة والزبير ومجنون في البصرة بإضراب لمدة يوم واحد في ١٧ أيار ٢٠١١ وأكدوا أنهم سيتوقفون عن العمل ويغلقون مداخل الحقول ويمنعون العمال الأجانب من دخولها.

قبل اليوم المحدد للإضراب تدخّل محافظ البصرة خلف عبدالصمد وطلب الاجتماع بالعمال والاستماع إلى شكاواهم. كانت الشكوى الرئيسية هي أن العمال الأجانب في هذه الحقول يتقاضون أجورا تزيد عن أجور العمال العراقيين – حسب تقرير هايز للنفط والغاز، فان عمال النفط العراقيين يحصلون على اقل الأجور في العالم. عالميا، يبلغ معدل أجور عامل النفط ٧٦،٠٠٠ دولار في السنة. أما عمال النفط الأجانب في العراق فيبلغ معدل أجور الواحد منهم ٩٤،٨٠٠ دولار في السنة. مقابل ذلك فان عامل النفط العراقي يحصل على ٢٢،٠٠٠ دولار فقط في السنة. هذه الفجوة الكبيرة في الأجور كانت واحدة من الدوافع الرئيسة للدعوة الى الإضراب.

يبلغ إنتاج النفط في هذه الحقول الثلاثة أكثر من نصف الإنتاج الكلي للعراق، فحقل الرميلة هو اكبر حقل في البلاد وواحد من اكبر حقول العالم النفطية بسعة احتياطي يبلغ ١٨ مليار برميل. حاليا تقوم شركتي النفط البريطانية و الصين الوطنية بتطوير الحقل مع منظمة تسويق النفط الحكومية.

الحقل ينتج ١،١ مليون برميل يوميا أي اقل بقليل من نصف إنتاج العراق الكلي. بينما يعتبر حقل مجنون ثالث اكبر حقل في العراق بسعة احتياطي يبلغ ١٢،٦ مليار برميل، وتقوم بتشغيله شركة شل الهولندية الملكية وشركة بتروناس الماليزية وشركة نفط ميسان الحكومية.

وأخيرا، حقل الزبير الذي يعتبر سادس اكبر حقل بسعة احتياطي يبلغ ٤ ملايين برميل وتديره شركة أيني الايطالية وشركة نفط اوكسدنتال الاميركية وشركة غاز الكورية الجنوبية وشركة نفط ميسان.

رغم إلغاء توقف العمل حتى ليوم واحد فليس من المحتمل أن يحصل الاتحاد على أية نتيجة من وراء نقاشه مع المحافظ الذي ليس لديه أية صلاحية أو سلطة بخصوص أجورهم أو بخصوص تشغيل حقول البترول، إذ أن ذلك من صلاحية وزارة النفط والحكومة المركزية.

يقول احد المحللين من الإندبندنت هيرالد تربيون بأنه يشك أن تكون لدى الوزارة التمويلات اللازمة لزيادة الأجور لأن على الوزارة أن تبدأ بالدفع للشركات الأجنبية والبدء بالمشاريع التطويرية العملاقة في البنية التحتية للنفط والغاز في العراق.

□ ترجمة عبدالخالق علي

ماليزيا تلاحق ٧٠٠ عراقي في طريقهم إلى سيدني

□ بغداد/ المدى

ينتظر نحو ٧١٠ لاجئين عراقيين يقيمون في إحدى المراكز المخصصة لاستقبال اللاجئين في ماليزيا مصيرا مجهولا بانتظار منحهم حق اللجوء في استراليا، بحسب صحيفة "ديلي ستار" الماليزية.

ونشرت الصحيفة في عددها الصادر، أمس الأول، خبرا جاء فيه أن "٩٣ ألف لاجئ هو إجمالي عدد اللاجئين الذين سجلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أسماءهم في المراكز المخصصة لإيواء اللاجئين في ماليزيا"، مشيرة إلى أن "من بين هؤلاء اللاجئين ٧١٠ لاجئين عراقيين".وأضافت الصحيفة أن "أغلب اللاجئين المسجلين في ماليزيا من دول هي ميانمار والصومال وأفغانستان والعراق"، مبينة أن "اللاجئين العراقيين وحتى عند حصولهم على بطاقات تعريف خاصة تمنحها إياهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإنهم يتعرضون للمضايقات من قبل السلطات الماليزية".

وكانت الحكومة الاسترالية توصلت إلى اتفاق مع الحكومة الماليزية في ٨ أيار الجاري يسمح بترحيل مجموعة من طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى شواطئها على متن قوارب إلى ماليزيا مقابل التعهد بالبحث في طلبات اللجوء التي تقدموا بها، ووفق الاتفاق بين الجانبين تتعهد السلطات في استراليا بقبول عدد أكبر من اللاجئين الذين نظرت الأمم المتحدة في طلباتهم.

□ التفاصيل ص٣